التحديات الثقافية نحو بلوغ الهدف الخامس من أجندة التنمية المستدامة 2030

البروفسورة. مها كيال[1]
أستاذة و باحثة في مجال الأنتروبولوجيا
maha.kayal@gmail.com

"أنا أعتبر نفسي نسوية ... أليست هذه هي الكلمة لمن يناضل من أجل حقوق المرأة؟"

الدالاي لاما Dalai Lama

تُمارس الهيمنه على النساء، لا لأنهن جنسياً نساء، ولا لأن طبيعتهن الجسدية مختلفة، ولا لأن لديهن طبيعياً أساليب مختلفه في التفكير وفي التصرف عن الرجال، ولا لأنهن ضعيفات وغير قادرات، بل لأنهن سيتمتعن بامتياز الخصوبة، وإعادة انتاج الذكور.

فرانسواز هريتيه Françoise Heritier

ملخص

يعد مفهوم الثقافة من أكثر المفاهيم المتعددة المعاني وفقاً للفترات والسياقات الاجتماعية والتاريخية، فهو يعبر عن حقيقة معقدة من الضروري ضبطها وفق مقاربتها ضمن هذه الورقة البحثية، فهذا المفهوم هو جوهري في رصد تحديات المجتمعات العربية نحو بلوغ الهدف الخامس من أجنده التنمية المستدامة 2030. وكما البدء في ضبط مفهوم الثقافة وديناميات أساسي في هذا البحث، كذلك هو حال كافة المفاهيم الفاعله في الثقافات العربية بهدف التغيير باتجاه تنموي فيه الكثير من التحديات لبنيه تكويناتها التاريخية والموروث الحي والمعاش فيها. ونقصد بها مفاهيم: المساواة، العداله الاجتماعية والتمكين.

يشكل هذا المدخل التفسيري لمعنى المفاهيم القسم الأول من هذه الورقه، بهدف إظهار حجم التحديات الأساسية التي تواجه التغير الثقافي في المجتمعات العربية بناءً على معاني مصطلحات التغيير ودلالاتها في الثقافة العربية.

[1] . أستاذه وباحثه في مجال الأنتروبولوجيا،

المحور الثاني من هذه الورقة خصص لقراءة أوراق مؤتمر المرأة العربية والتحديات الثقافية، الذي عقد في شهر شباط من هذه السنه، فهذه القراءة توضح مدى حدود نجاح الدول العربية في مسارها نحو تحقيق المساواة بين الجنسين، لا سيما وأن أوراق هذا المؤتمر قد قدمت قراءات حديثه للكثير من أوجه تقدم هذا المسار في ميادين مجتمعية عربية عدة، سواءٌ على المستوى الابستمولوجي، الرمزي، التأريخي، وحتى على مستوى قياس تجارب التمكين.

المحور الثالث من هذه الورقة خصص لقراءة حالة لبنان بهدف رصد مباشر للتحديات الثقافية فيه نحو تحقيق المساواة بين الجنسين، فنحن نعتبر أنه، وإن كانت الدول العربيه تتشابه في الكثير من مصادر ثقافاتها المعاشه، إلا أن لكل دوله خصوصياتها، وتركيبتها وأساليب تعاطيها وتجاربها التنموية في قضايا المرأة.

بعد قراءه مستفيضه للمحاور الثلاث، تخلص الورقه لإبراز أن التحديات الثقافية ما زالت كثيره في مسار تحقيق المساواة بين الجنسين، إن على المستوى العام للدول العربية، أو بشكل خاص في لبنان، فالطريق شائك وفيه الكثير من العقبات، لا سيما منها عقبات الاستقرار، واستدامه التراكم لصالح حقوق المرأة، بإختصار، ما زال المشوار التنموي في هذا السياق طويلاً.

كلمات مفتاحية: الثقافة، التحديات الثقافية، المساواة، العدالة الاجتماعية، الفاعلات، التثاقف، نضال، قضية نسوية،

مقدمه

يوافق الثامن من آذار، من كل عام، اليوم العالمي لحقوق المرأة، وذلك بعد أن اختارته الأمم المتحدة، العام 1975، لتوحد من خلاله الأيام الاحتفالية المختلفة التي خصصت في العديد من دول العالم كذكرى للمناسبات النضالية النسائية فيها، كما ولتصوب نضال النساء عالمياً نحو حق المساواة والقضاء على جميع أشكال التمييز القائمة على أساس النوع والتي تعد من أهم الأهداف والقيّم الأساسية لمعاهدة حقوق الإنسان التي أقرت في العام 1948 (الأمم المتحدة، بلا تاريخ).

جرت العادة أن تكثر في هذه المناسبة، وعلى المستوى العالمي، المحاضرات والندوات والأبحاث والحوارات حول المرأه وحول قضاياها المتعددة والتي يمتد انعقادها على مدار شهر وأكثر، للتذكير بأن النضال النسوي ما زال مستمراً، ولقياس التقدم المحرز في مسار هذا النضال من خلال مقارنته بأهداف وغايات الأجندة

2030، لا سيما منها الهدف الخامس الخاص بالمساواة بين الجنسين، وذلك بغية قراءة وتحديد المعوقات المجتمعية بكافة أنواعها التي ما زالت تقف في وجه تحقيق مبدأ المساواة بين الجنسين عالمياً، وفي كل بلد من البلدان الموقعة على اتفافية حقوق الإنسان وما تلتها من اتفاقيات دولية خاصة بحقوق المرأة وبالتنمية المستدامة.

جاءت الصدف، أن تختار منظمة المرأة العربية، التابعة لجامعة الدول العربية، والتي يترأس دورتها هذه السنه لبنان، موضوع مؤتمرها الثامن، الذي عقد في أواخر أيام شهر شباط من هذا العام، حول: "المرأة العربية والتحديات الثقافية"، لإبراز معوقات الموروث الثقافي الحي، بسلطتيه المتخيله والواعية، في تحقيق المساواة في البلاد العربية. إن هذا الموضوع يتقاطع بشكل كبير مع عنوان هذه الورقة البحثية، التي سنوجهها، بناءً على ذلك، لتكون مقاربة من نوع القراءة التحليلية لمعوقات الثقافة وتحدياتها من منظور تنموي، خصوصاً وأن أوراق المؤتمر البحثية الـ 25، والذي كان لي شرف المشاركة في لجنته العلمية، قد وصفّت المعوقات الثقافية ضمن الدول العربية بشكل رصين، وهي سوف يتم نشرها قريباً، أما التوصيات التي صدرت عن المؤتمر، فمتاح قراءتها على موقع المنظمة (http://www.arabwomenorg.org).

1. تساؤلات الورقة البحثية

إن التساؤلات التي ستتم معالجتها ضمن هذه الورقة نصوغها كالآتي:

لماذا الاهتمام بالثقافة تحديداً؟ وما هو دورها في مسار تحقيق المساواة بين الجنسين؟ ولماذا من الضروري التعاطي مع الثقافة من منظور تنموي لا سيما في موضوع المساواة بين الجنسين؟ وما هي تحديات الثقافة في موضوع المساواة بين الجنسين في لبنان؟

2. في تحديد المفهوم المحوري لهذه الورقة البحثة

إن التوجه المحوري لهذه الورقة هو قياس تأثير الثقافة المعاشة وتحولاتها في رصد التغيير الاجتماعي الخاص بالمساواة بين الجنسين، لذا وجب التوسع في تحديد هذا المفهوم ودوره في دينامية المجتمعات العربية عموماً والمجتمع اللبناني على وجه الخصوص، فلكل مجتمع متمايزاته في مقاربه هذا الموضوع.

أ. مفهوم الثقافة

الثقافة كمفهوم هو تركيب معقد في خصوصياته، دينامياته، تحديات تغييره من منظور تنموي... هو أيضاً متعدد المعاني وفقاً لمقارباته النظرية المتنوعة، وبسبب غنى استخداماته وتشعباتها. لذا تتطلب مقاربته تحديد التوصيف المعرفي المعتمد له من أجل إزاله أي التباس في تفسيره.

الثقافة يمكن توصيفها بالمخزن الجماعي للمعرفة المكتسبة من خلال الخبرة المتوارثة والمتراكمة (Barmeyer C., 2007)، وهي بإختصار نسيج اجتماعي، ذو طابع جماعي تواصلي، تكتسب سمه الارتباط الهوياتي العاطفي لدى الأفراد ولدى الجماعات التي تتشكل بها ومن خلالها ضمن مجتمعاتها (Komah, D., 2011).

ب. مفهوم دينامية الثقافة

الثقافة هي دائمة التنوع في تركيبتها الاجتماعية، ذات طابع دينامي، تتشكل بإستمرار نتيجة تفاعل علائقي ما بين عوامل داخلية في المجتمع وأخرى خارجية عنه، تنتظم اجتماعياً من خلال التصورات وتمثّلاتها الذهنية المتوارثه، كما ومن خلال السلطة بكافة أشكالها في المجتمع. وبناء عليه... فهي نتاج **تاريخ، وأمكنة، وسياسات وشعوب،** وهي دائمة الحراك التغييري. (Jolly, S., 2002)

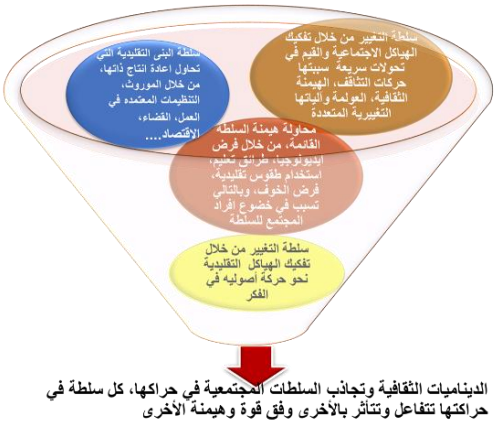

الشكل 2: حركة صراع السلطات الثقافية وتداخلاتها في المجتمع

ج. فعل الثقافة في حراكها التغييري

قد تكون الثقافة رافعه لحركة التطور في المجتمع وقد تتسبب في لجمها فتعيق نمو المجتمع. إن هذا التناقض في وظيفة الثقافة ليس بأحجية، فالأمر يتوقف على مدى قدرة سلطتها في التكيف مع التطوير. إذ كلما كانت مكتسبات الأمس الثقافية مطواعة في تقبل خبرات الحاضر، وكلما كانت مستعدة لتجارب المستقبل، في تعايش منسجم، غير عنفي القبول لحركة التاريخ وتغيرات تجاربه، كلما كانت هذه الثقافة رافعة تنموية والعكس صحيح.

إن حصول هذا القبول في التغيير يقتضي حكماً مجتمعاً ديمقراطياً يحترم التجارب المتعددة فيه، وله قدرة على التطور بانسجام الواعي لسيرورة الحضارة، وهذا الأمر فيه الكثير من الطوباوية، لا سيما ضمن مجتمعات إنسانية هي قائمة في الأساس على التمايز النوعي والطبقي وعلى السلطة الأبوية في الحكم؛ كما حال المجتمعات الإنسانية عموماً، والمجتمعات العربية ضمناً التي ما زالت تُحكم، في الكثير من مفاصلها، بروح الأجداد.

وعليه، إن عدنا لموضوع التحديات الثقافية، بهدف تحقيق المساواة بين الجنسين، يصبح قياس هذه التحديات ودورها في قبول تحقيق هذا الهدف موضوعاً من الضروري قراءته لرصد مدى تطوره في هذا المسار ومدى مطواعيته في قبول التغيير، لا سيما لصالح الفئة "الأضعف سلطوياً" في التركيبة الاجتماعية الحالية على مستوى النوع، ونعني حكماً المرأة.

من المهم التذكير أن انتقال المجتمعات العربية، من مجتمعات قبلية، زراعية، حرفية الطابع والإنتاج والتكوين المجتمعي والثقافي الذي عاشته على مدى عقود، إلى مجتمعات حديثة في عيشها، قد مكن الذكور فيها من نيل النصيب الأكبر من التحرر والتغيير. لا ننسى أن هذه المجتمعات قد عاشت قروناً من الزمن على أساس تقسيم عامودي في الأدوار والوظائف الجنسية لصالح الذكر، وعلى تقسيم عامودي في استخدام المجال العام والخاص، وعلى تقسيم عامودي في السلطة لصالح الأبوية في الهيمنة؛ فكانت تركيبتها هرمية التقسيم النوعي والمجالي: الداخل تركت سلطته للمرأة، بتدرج مراتبها العمرية، والخارج تركت سلطته للرجل بتدرج مراتبه العمرية أيضاً (وهذا طبعاً ما يفسر مدى ارتباط مجتمعاتنا بالتقليد وبما أسميناه بروح الأجداد).

إن هذا الإنقسام الوظائفي والمجالي، القائم على النوع، هو الذي طبع بخصوصياته الثقافة المحلية، بما يحمله من دلالات، ورموز، ومعاني، ولغة تواصل، وتكوينات، وتجليات سلطوية وهو الذي تسبب في تشكيل الجماعات الاجتماعية وهوياتها الفردية والجماعية، والعقائدية حكماً.

إن التمايزات التي بدأت في تغيير عالم الذكور في المجتمعات العربية، منذ دخول هذه المجتمعات عصر الحداثة الغربية الطابع (نهايات القرن التاسع عشر بدايات القرن العشرين)، قد تأخرت في اختراق عالم النساء، اللواتي عشن التغير المادي لمجتمعاتهن وقتها؛ لكنهن لم يستطعن اختراق "عالم" الرجال، إلا بقلة قليلة منهن، ساهم في تشكيلها، في بداية الأمر رجال تأثروا بالفكر الغربي نتيجه استطاعته اسقاط الأمبراطورية التي حكمت بلادهم قرابة الخمس قرون من الزمن، فلقد تسبب انتصار الغرب في تحويله لنموذج متقدم يتوق المغلوب التماهي به، ليكتسب من هذا التماهي السلطة والحظوة المستمدة من هيبة وحظوة المنتصر .

كونت هذه الفئة من النساء، بسبب الوعي الذي بدأ يظهر عليها نتيجه اتحاد الظروف الاقتصادية والثقافية المحيطة بها والتي تسببت في خرق النظام التقليدي لفكرها ودورها المجتمعي، من عرفن في التاريخ "برائدات الحركة النسائية"، ولقد كن في غالبهن منتميات للطبقات البرجوازية في المجتمع. إن اشارتنا لهذا الفئة

من النساء نعتبرها مهمه لنقول أن بدايات حركه التغيير النسويه كانت نخبويه التشكل، لذا تم تقبلها المبدئي اجتماعياً، بسبب هرمية التكوين الطبقي المحلي في بلادنا العربية، وبسبب ميكانيكيات الترقي الاجتماعي القائمة في هذه التركيبة التي تتطلع كل طبقه اجتماعية فيها، ومن خلال دينامية حراكها التغييري، للتماهي بالطبقة التي تسبقها.

لقد استطاعت الرائدات النسويات وقتها أن تشكل نواة الفاعلات الأساسيات في خط سيرورة النضال النسوي الغربي الطابع في البلاد العربية، هذا النضال الذي ما زال مستمراً حتى يومنا، والذي كبرت حلقته الاجتماعية مع الزمن، لكن تركيبته النخبويه ما زالت هي النواه الصلبة فيه، فالنخب البرجوازية، ارتبطت بشكل وثيق بنخب مثقفة، شديدة التثاقف مع الفكر الغربي التحرري، لتشكل جميعها حركات وتيارات مدنية تحمل قضية المرأة وتسعى إلى تثبيت مكانها في المجال الخارجي الذي ما زال يغلب عليه الطابع الذكوري،حتى في زمن العولمة الذي نعيشه اليوم والذي بات ينحو بتدرج مطرد نحو فردانية العيش. وهو توجه يطحن في مساره الفئات التي لا تقوى على كفالة نفسها في معيشها، أو التي لا تحمها سلطة الدولة والقانون والعدالة الاجتماعية.

نحن نعرف أن قبول التطور التقني في المجتمع، وإن كان له دور كبير في التغير المعيشي، غالباً ما يكون مروره وتقبله أسرع بكثير من مرور وتقبل التغير في هوية الذات وهوية المجتمع الثقافية التي تشكل، كما ذكرنا، الأنا الفردية والأنا الجماعية، وتتغلغل في المخيال كمكتسبات ومعارف تترجم من خلال القوانين وأنظمة العيش، لذا نحن نعي كيف أن التغيير الثقافي هو من المسائل التي تحتاج للكثير من الجهد ومن الزمن، ومن النضالات، وتتطلب الكثير من السياسات التنموية الرشيدة، خصوصاً في تطوير وضع المرأة، فالنساء يعتبرن من الفئات المستضعفة سلطوياً، وإن كن عددياً نصف المجتمع.

د. مفهوم التحديات الثقافية

إن التحديات الثقافية التي تضمنها عنوان هذا البحث، لا يمكن أن تتم مواجهتها إلا من خلال فهم صراعات السلطات الثقافية المتنوعه في المجتمع نفسه التي تتجسد في التنازع المستمر والدائم ما بين هيمنة الثقافة التقليدية المترسخة ضمن هياكل وبنى عميقة في المجتمع، وبين الثقافة الحداثوية ذات الطابع التغييري، كما بين الثقافة التي تتوجس من الحداثة وما بعدها من أنظمة ليبيرالية ونيو ليبيرالية عرفتها مجتمعاتنا العربية، ومن عدم قدرة الثقافة التقليدية في هذه المجتمعات على مواجهتها، فتذهب في بحثها الهوياتي

المتخيل إلى الزمن الأبعد، تفتش فيه عن الأصول وعن السلف الصالح، لعدم تصالحها الثقافي مع المعاش ومع تغيراته.

صحيح أننا لا نغفل أن في دينامية الحركات الأصولية الناشطه ضمن مجتمعاتنا العربية اليوم أبعاد أخرى غير ثقافية، لكننا نصوب على البعد الثقافي في حركتها، لأنه يشكل الأساس الإيديولوجي لمرجعيتها الفكرية ولسعيها نحو السلطة.

هـ. الثقافة كرافعة تنموية

بناءً على كل ما تقدم، وبالنظر لتعقيد المفهوم الثقافي وتعقيد دينامياته المجتمعية وصعوبة قياسات تحولاته وتحدياته، نستطيع أن نفهم لماذا بات من الضروري اعتبار الثقافة رافعه أساسية لتنمية المجتمعات عموماً، لا سيما في موضوع المرأة.

شكل 3: الثقافة رافعة رابعة للتنمية

مصدر الشكل المترجم من قبل الباحثة
http://www.adequations.org/spip.php?article112

فالثقافة يمكن أن تكون رافعه رابعة للتنمية المستدامة، بالاضافة للأبعاد الاقتصادية، البيئية والاجتماعية المعتمدة في اجندة التنمية المستدامة 2030، وذلك بالرغم من أن هذه الأجندة لم تعطها هذا البعد، فالصراع السلطوي الثقافي ما بين التقليد، والتغيير التطويري، والتغيير الممانع لتغيير الهوية العقائدية المتخيله، قد يخفف من حدته فهم أسباب النزاعات الثقافية، وفهم الحاجات المستجدة في المجتمع التي تسببت في وعي التمييز الاجتماعي النوعي، وفي تشكيل آليات مواجهته،

لكل مجتمع، في الواقع، حاجاته التغييريه وسلم أولوياتها، لذا من المهم أن نفهم أن الثقافة في تنميتها وفق سياسات رشيدة، هي قادرة على أن تحافظ على الهوية الثقافية كما على توازن التغيير فيها، شرط أن يطبق المجتمع سياسة الشفافية وسياسة المساواة بين الجنسين، والديمقراطية.

إن حركة التنمية المستدامة التي تعتمد الثقافة كرافعه تنموية بهدف تحقيق المساواة بين الجنسين تتجلى قدرتها على التغيير بمدى قدرة سياسة المجتمعات التي تعتمدها من تنظيم الحاضر بأكبر قدر ممكن من الفعالية والانصاف والاستدامة، أي مدى قدرة سياسات الدول على التعاطي مع الموروث الثقافي، بكافة

تنوعاته، كي لا يشكل بسلطته قوة لجم للتغيير الذي من الضروري أن يكون مستدام ليتوافق واحتياجات الأجيال القادمة. وهنا عدنا في تفكيرنا إلى الطوباوية والحلم في الطرح، الذي لا بد منه لأن هذا الحلم هو الذي يشكل الغاية التي نسعى دوماً تجاهها، لبناء غد أفضل للإنسانية، أولم تُربط حقوق المرأة، في المعاهدات الدولية، بحقوق الإنسان!.

3. أقسام الورقة البحثية

في معالجتنا لموضوع التحديات الثقافية نحو بلوغ الهدف الخامس، سوف نقسم هذه الورقة إلى ثلاث أقسام:

- **قراءة في إشكاليات قبول المفاهيم المطروحه في الاتفاقات الدولية ضمن مجتمعاتنا العربية**

نعتبرها ممراً طبيعياً لفهم أولى إشكاليات تطبيق مبدأ المساواة بين الجنسين في مجتمعاتنا العربية دونما نضال نسوي كبير فالمفاهيم التي اعتمدت لتحقيق هذا الهدف ونعني: المساواة وعدم التمييز والعدالة الاجتماعية والتمكين تتناقض، كما سنبين، مع الموروث الثقافي، والفهم العقائدي الديني، والتقاليد المعاشة.

- **قراءة في مواضيع أوراق مؤتمر المرأة والتحديات الثقافية**

سنتناول تحت هذا العنوان قراءة لمواضيع المحاور التي قدمت ضمن هذا المؤتمر، وذلك لحداثة مقارباتها لمجتمعاتنا العربية في ميادين مجتمعية كافة، تظهر ما حقق من تقدم، وتوضح في الوقت نفسه المعوقات التي ما زالت تقف حجر عثرة في تحقيق غايات الهدف الخامس من الأجندة 2030.

- **قراءة لمعوقات الثقافة في عالمنا العربي لتحقيق غايات الهدف الخامس من الأجندة 2030 (التوسع في عرض حالة لبنان)**

أخيراً سوف نعرض حالة لبنان من المعاهدات الدولية الخاصة بالمرأة، لنبين من خلالها أين نحن من مبدأ المساواة بين الجنسين.

I. قراءة في إشكاليات قبول المفاهيم المطروحه في الاتفاقات الدولية ضمن مجتمعاتنا العربية

بعد الاستفاضة في تفسير المعنى المفاهيمي للثقافة وديناميتها ومدى ضرورة هذا الفهم في تحقيق سياسات المساواة بين الجنسين.... نقارب الآن المفاهيم الأخرى التي تتطرق لها هذه الورقة، والتي يتضمن معناها طرحاً إشكالياً في دينامية الثقافة وفي تجاذباتها السلطويه ما بين التقليد وبين التغيير الحداثوي العالمي، وبين التغيير الأصولي في مجتمعاتنا العربية. والسبب في هذا التوجه الاستقرائي للمفاهيم، لا يقتصر على محاولة مقارنة القياسات المنطقية لمعانيها، بل لملاحظة انعكاساتها الفعلية في الواقع الاجتماعي.

1. في تعريف مفاهيم المساواة وعدم التمييز والعدالة الاجتماعية والتمكين في المعاهدات الدولية

أ. مفهوم المساواة وعدم التمييز

من الطبيعي أن لا نتردد هنا في استخدام التحديد المفاهيمي المقدم من قبل الأمم المتحدة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان 1948 خصوصاً وأنه هو الذي أصبح المرجع المعتمد في كافة الدول الموقعه على المعاهدات الدولية.

الشكل 4: ضرورة التمكين لتحقيق العدالة ولتطبيق مبدأ المساواة الفعلية بين الجنسين
https://www.ebs-paris.fr/engagement-rse/le-groupe-inseec-u-sengage-pour-la-parite-femmes-hommes/

تعرف الأمم المتحدة المساواة وعدم التمييز بالآتي:

"إن جميع الناس يولدون أحرارًا ومتساوين في الكرامة والحقوق '' فكل إنسان له حق التمتع بجميع الحقوق والحريات دونما تمييز بسبب العنصر، أو اللون، أو الجنس، أو اللغة، أو الدين ... أو المولد، أو أي و ضع آخر.''

وهذا التعريف للمفهوم استتبع بتوسع في تعريف مفهوم التمييز وذلك ضمن اتفاقية سيداو التي سعت لإلغاء كافة أساليب التمييز والتفرقة أو الاستبعاد أو التقييد الذي يتم على أساس الجنس و الاعتراف للمرأة بحقوق الانسان و الحرية الاساسية في الميادين السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و المدنية او اي ميدان اخر. بصرف النظر عن حالتها الزوجية وعلي اساس المساواة بينها و بين الرجل.

ب. مفهومي العدالة الاجتماعية والتمكين

معروف أن العدالة الاجتماعية تعني، كمفهوم سياسي، مدى فهم الناس ومساندتهم كي تمكنهم من الازدهار والعيش حياة صحية.

هي إذاً بذاتها، ودون ضبطها بقوانين تنظيمية، فضيلة أخلاقية وهي، بهذا المعنى، مساواة مرنه ترتبط بالمواقف، بالضرورات المختلفة.

إن هذا التفسير للعدالة الاجتماعية، الذي تنبهت له الأمم المتحدة، قد ربطته بمفهوم التمكين للمرأة. وشددت عليه في اتفاقية سيداو وكافة الاتفاقيات التي استتبعتها لا سيما في الهدف الخامس من الأجندة 2030 للتنمية المستدامة.

فالتمكين كمفهوم يساعد المرأة والفتاة، وفق تعريف الأمم المتحدة، على دفع النمو الاقتصادي والتنمية في جميع المجالات (برنامج الأمم المتحدة الانمائي في الدول العربيةUNDP، بلا تاريخ)، وهذا الأمر يكسبهن قدراً كبيراً من الحرية والاستقلالية، كما يكسبهن القدرة على تقرير مصيرهن، أما على مستوى الجماعة فيعنى اكتسابها القدرة على التأثير في التغيير الاجتماعي لتنحو بالمجتمع نحو مجتمع عادل ومتكافئ،

ج. أسباب ربط مفهوم المساواة وعدم التمييز والعدالة الاجتماعية والتمكين في المعاهدات الدولية

إن تحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية والتمكين، كلها من المفاهيم الأساسية التي تضمنتها المعاهدات الدولية لتأمين مواطنة فعلية وحقوق إنسانية دونما أي تمييز بسبب العنصر، أو اللون، أو الجنس، أو اللغة، أو الدين، ... أو المولد، أو أي وضع آخر. وبالتالي، ووفق هذا التوجه الإنساني المدعوم أممياً: فإن من حق الرجل والمرأة، كإنسان، اختيار الدور الذي يرغب أو ترغب في أدائه اجتماعياً، سياساً واقتصادياً، كما من حقهما أن ينعما بالرعاية الصحية والحماية بمعناها الشمولي، بعيداً عن التمييز والعنف، من خلال سيادة القانون والعدل.

وتعتبر سوزي فييرا Susie Vieira أن مسألة عدم المساواة بين الجنسين، هي القالب الأساس للتمييز (Vieira, S–, 2012). لذا فإن السعي لتمكين المرأة الذي عززته الأمم المتحدة ما هو إلا توجه أساسي كي تتحقق عدالة المساواة في المجتمع، لا سيما بعد التأكيد على أن النوع الاجتماعي هو تشكيل ثقافي اجتماعي، فالإنسان الذي خلق من نفس واحدة، فإن المجتمع هو من يشكله وهو بذلك المسؤول الفعلي عن بناء هويته ووظائفه. فالجسد بتنوعاته، وأستعير هنا تعبير فوكو، هو ظاهرة عابرة للتاريخ تكتسب معناها من خلال الخطاب، وتتشكل بواسطة آليات القوة (Sedric Srebro. A, 2018).

2. أسباب التحفظ المحلي على هذه المفاهيم وتحديداتها

بعد تحديد المفاهيم الدولية الأساسية للمعاهدات الأممية، لا بد من محاولة فهم لماذا تثير هذه المفاهيم تحفظات بعض التيارات الدينية والجماعات المحافظة على العادات والتقاليد في مجتمعاتنا العربية.

لا شك أن هناك تضارب كبير بين المكتسبات الثقافية المترسخة في الخطاب الديني الموروث، وفي الصور النمطية للقوامة، للغواية، للضلع الأعوج الذي خلقت منه المرأة، للحماية، للتمايز في حقوق الملكية، للحقوق في الميراث، لدور الجسد الأنثوي ووظيفته،... فكلها وغيرها الكثير من الصور النمطية، التي طالت أيضاً تشكل الرجل وأدواره، والتي انتجتها المعتقدات، والتصورات، واستتبعت بأنظمة وقوانين وضعية وعرفية قائمة

على التمايز بين الجنسين لصالح الذكور في المجتمعات الأبوية: على مستوى الحقوق المواطنية، مضامين القوانين والأحكام الشرعية، والقضائية، وقوانين العمل، والترقي، وغيرها كثر ..... فهذه المكتسبات وهذه التصورات تعكس من بين ما تعكس أسباب رفض فئات مجتمعية كثيرة لمفهوم المساواة بين الجنسين. إذ يعتقد أصحاب التفسير الديني التقليدي أن المساواة تكون عادلة إذا ما تشابهت الخصائص والصفات وهذا الحال لا ينطبق على خصائص وصفات المرأة والرجل المختلفين، وفق هذه التوجه، ليس فقط على مستوى الجسد، بل وأيضاً على مستوى العقل والخصائص النفسية (سنجق،ر.، 2018). والمسألة نفسها تطال مفهوم التمكين المعتمد أممياً لا سيما أن هناك اعتقاد لدى المناهضين لهذه الاتفاقيات أن المعنى المفاهيمي للتمكين هو في **"تقوية المرأة لتتغلب على الرجل في الصراع الذي يحكم العلاقة بينهما، وفقاً لطبيعة العلاقة بين الجنسين في الثقافة التي أفرزت المصطلح"** (الرفاعي،د.، 2017)

إن هذا الشرح المتناقض ما بين التعريف المفاهيمي الأممي وبين المعتقد الديني التقليدي وتفسيره لهذه المفاهيم يعكس أسباب تفضيل أصحاب الفكر التقليدي في المجتمعات العربية (نساءً ورجالاً) وميلهم لمفهوم العدالة الاجتماعية ورفضهم لمفهوم المساواة والتمكين. ففي تصوراتهم العقائدية، سواءً المتأتية من تفسيرات دينية أو من أعراف وتقاليد، هناك ربط للوظائف البيولوجيه للجنس، بالوظائف الاجتماعية والثقافية للنوع.

3. آليات التحفظ الحكومي في الدول العربية معاهدة سيداو والبعد الثقافي لهذا التحفظ

من أكثر بنود معاهدة سيداو التي تحفظت عليها كافة الدول العربية، هي المادة 16 من الاتفاقية والتي تنص على الآتي:

1. "تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة في الأمور المتعلقة بالزواج والعلاقات الأسرية كافة، وبوجه خاص تضمن على أساس تساوي الرجل والمرأة:

(أ) الحقوق نفسها في عقد الزواج.

(ب) الحقوق نفسها في اختيار الزوج، وعدم عقد الزواج إلا برضاها الحر الكامل.

(ج) الحقوق والمسؤوليات نفسها في أثناء الزواج وعند فسخه.

(د) الحقوق نفسها وأيضًا المسؤوليات كوالدة في الأمور المتعلقة بأطفالها بغض النظر عن حالتها الزوجية، وفي جميع الاحوال، تكون مصالح الاطفال هي الراجحة.

(هـ) الحقوق نفسها في أن تقرر بحرية وبشعور من المسؤولية عدد أطفالها والفترة بين إنجاب طفل وآخر،

وفي الحصول على المعلومات والتثقيف والوسائل الكفيلة بتمكينها من ممارسة هذه الحقوق.

(و) الحقوق والمسؤوليات نفسها في ما يتعلق بالولاية والقوامة والوصاية على الأطفال وتبنيهم، أو ما شابه ذلك من الانظمة المؤسسية الاجتماعية، حين توجد هذه المفاهيم في التشريع الوطني، وفي جميع الاحوال تكون مصالح الاطفال هي الراجحة.

(ز) للزوج والزوجة الحقوق الشخصية نفسها، بما في ذلك الحق في اختيار اسم الاسرة، والمهنة والوظيفة.

(ح) لكلا الزوجين الحقوق نفسها في ما يتعلق بالممتلكات وحيازتها، والاشراف عليها، وإدارتها، والتمتع بها، والتصرف بها.

2. لا يكون لخطوبة الطفل أو زواجه أي أثر قانوني، وتتخذ جميع الاجراءات الضرورية، بما فيها التشريع، لتحديد سن أدنى للزواج ولجعل تسجيل الزواج في سجل رسمي أمرًا إلزاميًا" (شافي، ن.ع.ا، 2011)

إن القراءة المتأنية لهذه البنود تبين أن جميعها تسعى إلى تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة في العلاقات الأسرية والزوجيه. ولو تمعنا جيداً في المؤسسة التي ما زال عدم التمييز فيها متحفظاً عليه، ونعني الأسرة، نفهم بشكل واضع التأثير السلطوي التمايزي للثقافة ولاعادة انتاجها خصوصاً وأن الأسرة هي المسؤولة عن التنشئة وعن إعادة انتاج النموذج الثقافي الذي تمثله، ونستشهد هنا ببيير بورديو الذي شدد على أهمية انتقال التراث الثقافي في الأسرة، وإعتبره ناقلاً لإعادة انتاج التسلسل الهرمي في المجتمع (Jourdain, A. Naulin, S, 2011).

إن هذا الواقع الذي ترك المسألة للشرائع الدينية بإختلافها، هو الذي يفسر هجانه التحولات التي نعيشها في عالمنا العربي في قضايا المرأة، وهو الذي يفسر أسباب التحفظ،

صحيح أن الدول العربية قد صادقت على كافة المعاهدات الدولية الخاصة بالمرأة، إلا **أن** هذه المصادقة هي إجراء شكلي يعبر عن رضا الدولة بالمعاهدة مع تحميل مسؤولية التطبيق للسلطات الدستورية في البلاد وفق الزمن الذي ترتأيه، فطابع الموافقة ليس إلزامي، خصوصاً وأن مضامين هذه المعاهدات تفرض التزامات قد تطال الأفراد والشعب وتمس بالنظام السياسي في الدول، إلا أنها تفرض التزامات تقوم بها الدول من خلال تقديم تقارير سنوية تشرح من خلالها مدى التقدم المحرز في مسار تحقيق المساواة. أما

استمرار التحفظ على هذه البنود فهو يظهر مدى عمق الموروث إن في العيش أو في المعتقد ومدى صعوبة تخطيه.

4. التحدي الثقافي/ السياسي الأول للدول العربية في تطبيق معاهدة المساواة بين الجنسين

إن إظهار تنافر تفسير المفاهيم يترجم التحدي الثقافي الأول الذي يواجه البلدان العربية بعد موافقاتها السياسية والتزاماتها تجاه الجهات الدولية مع توقيعها للمعاهدات الدولية، وبين معتقدات وموروثات وثقافات ذات طابع ديني ما زالت فاعله ومهيمنة في مجتمعاتها، تقوى وتضعف وفق الظروف وتشكل عقبة جوهرية في تحقيق المساواة بين الجنسين. وتعكس مدى قدرة هياكل مجتمعاتنا العربية، لا سيما ببعدها الثقافي، من استيعاب ومن تعزيز التغيرات التي تطالها سواء من خلال تأثيرات خارجية أو من خلال حراك أو سياسات واستراتيجيات تنموية داخلية.

5. التمايز الكبير في سيرورة تحقيق المساواة بين الجنسين فيما بين المجتمعات وفق حاجاتها ومدى تصالحها مع الموروث الثقافي، مع الفهم العقائدي الديني، ومع الحاجات المعاشة

مهم أن نفهم في بداية توسيع هذا العنوان، أنه، وإن كان الهدف الخامس قد صدق عالمياً وفق رؤيا جهادية لتحقيق المساواة بين الجنسين، وحول بذل الجهود للوصول إلى تحيق هذه الرؤيا، إلا أن اختلاف الثقافات وإختلاف تفسير المصطلحات والمفاهيم تجعل لسلوك هذا الدرب التغييري طرق وشعاب جد مختلفه في توجهاتها وفي أولوياتها وفي تفسيراتها وفي مدى قناعاتها بضرورة هذا المسار الذي اعتبرناه قضية إنسانية. لا شك أن التغيرات المجتمعية باتت واضحة المعالم في زماننا الراهن، ولا شك أن نساء العالم بدأت تحس بالتمييز لصالح الذكور ومقتنعه بضرورة التغيير، بسبب تغيرات بنيويه في مجتمعاتها، لكن وعي هذا الاحساس وهذه الحاجة ليست واحدة،

لقد بين التاريخ البشري أنه لا يتبع مساراً واحداً في تطوره، لكنه بين أيضاً أن هناك في حركته الدائمة مقارنات بين "نحن" و"هم"، وهذه المقارنات تطرح نفسها بطرق مختلفة وفي طرحها دوماً فعل التغيير لصالح النحن من منظور ثقافة "النحن".

ما عبرنا عنه آنفاً يفسر كيف أن من نعتبرهم هم ونحاول تقليدهم أو رفضهم بما يمثلوه بالنسبة للنحن من طموح للتماهي بهم أو محاربه كل تفكير يأتينا منهم لنحافظ على ذاتنا، نحن في الحالتين نتثاقف وإياهم

في آشياء كثيره، وهم أيضاً ما زالوا يسعون لتحقيق المساواه وعينهم على "هم" آخرين الذين يمثلون طموحاً للتماهي بهم.

شكل رقم 5: الميثاق الأوروبي للمساواة بين الجنسين. المصدر (Haut Conseil à l'égalité entre les hommes et les femmes, 2021)

إن الإشارة لهذا الميثاق الأوروبي الخاص بالمساواة بين الجنسين لنقول من خلاله أن المعوقات الثقافية في تحقيق المساواة بين الجنسين ما زالت تشكل حتى في أوروبا وفي غيرها من قارات العالم اشكاليات، وما زال العمل دؤوب في هذا السياق حتى في الدول التي نصنفها بالأكثر ديمقراطية وتقدماً ..

II. قراءة في مواضيع مؤتمر المرأة والتحديات الثقافية

إن ما نتناوله ضمن هذا القسم من الورقة البحثية يطال مواضيع محاور مؤتمر "**المرأة العربية والتحديات الثقافية**"، ولن نتطرق بالعمق لقراءة كل ما قدم من أوراق، لا سيما وأنها لم تنشر بعد. لذا مهم أن نشير أن عرضنا للمواضيع سيكون بحدود ما نراه ضرورياً لسياق ورقتنا البحثية هذه؛ ملاحظة أخرى، من الضروري تحديدها وهي أننا لن نستعرض خلال هذه القراءة أسماء الباحثات والباحثين ولا عناوين أبحاثهم /ن، إلا من استشهدنا بموضوعه أو بمعلومة من ورقته.

1. مواضيع الأوراق البحثية التي قدمت في مؤتمر المرأة العربية والتحديات الثقافية

أ. المحور الأول: المرأة العربية بين التراث والحداثة: بين المواجهة والمصالحة

تناولت أولى أوراق هذا المحور خصوصية المجتمعات الأبوية،وكل ما أنجز في قضية المرأة حتى اليوم. فلقد اعتبرت فهمية شرف الدين (لبنان) أن ما يقال من خطابات حالية قد باتت ببعد شعبوي سياسي الطابع، فالكل أصبح واعيًا، على المستوى الشخصي والعام، للمنظومة الأبوية، أي للنظام الثقافي، الذي

ما زال يعيد الأدوار التقليدية في المجتمع سواء عبر المنظومتين التربوية والحقوقية وتشابكهما في ظل استقرار ثقافي تصفه بالسلبي.

من المواضيع التي طرحت أيضاً ضمن هذا المحور، ورقة "النسوية الإسلامية بين المنظومة الفقهية الأصولية والفلسفة الجندرية"، تحدثت خلالها بثينة الغلبزوري (المغرب) كيف أن هذا الطرح لا تعارض فيه بين النص الإلهي وأطروحه الجندر، خصوصاً وأنه يقدم قراءة جديدة للمرجعية الدينية المتمثلة في القرآن والسنة التي طُبعت تاريخياً بتفكير تفسيري ذكوري الطابع. لذا بات من الضروري إعادة قراءة التراث لتصويبه من خلال اعتماد مناهج حديثة لفهم النص. إن هذا التيار النسوي، كما تقول الباحثة، "**يتفق مع المنظومة الفقهية الأصولية ويختلف مع النسوية الغربية من حيث المرجعية، ويختلف مع المنظومة الفقهية ويتفق مع النسوية الغربية من حيث المنهج**".

الموضوع الثالث، في هذا المحور، تطرق لأسباب عدم تشكل خطاب نسوي حتى اليوم، وذلك حتى مع تعاظم دور الاعلام والتواصل، ولقد اعتمدت نهوند القادري (لبنان) في كتابته على القراءة التحليلية التي عرضت من خلالها المعضلات التي حالت دون تشكل هذا الخطاب، مما أدى إلى انتاج خطابات متعددة في مرجعياتها الفكرية وأدواتها في التفكيك وفي التأويل، ذات طابع مطلبي، نخبوي، تعددي، غير قادرة على اختراق التغيير،

الموضوع الأخير الذي جرى عرضه ضمن هذا المحور طال مسألة الذات العربية بين الثابت والمتحول، ولقد ركزت فيه عالية السعدي (سلطنة عمان) على الصراع الذي ما زال قائماً، في حركه دائرية، ما بين الذات المحلية الثابته والخاملة والمتحفظة والطاردة لكل ما يهدد وجودها، وبين حركية الجانب الحضاري القانوني الذي ينطوي، والقول دائماً للباحثة، على حركة وتفاعل ونشاط مستمر كونيًا أو كوزموبوليتيًا Cosmo، ركزت الباحثة أيضاً على تحليل معاناة الذات الأنثوية العربية نتيجه هذا الجدل والقلق الوجودي الذي تعاني منه ونتيجة هذا الصراع ما بين المحلي والكوزموبولوتي.

- **قراءة في ما قدم من مواضيع**

بينت جميع أوراق هذا المحور أن الصراع ما زال محتدماً بين فكر محلي وفكر تثاقفي عالمي التأثير، أي بين خطابات نسوية شديدة التثاقف مع الغرب، وبين أخرى فكرها ما زال ديني الهوى متأثراً بالتحولات المعاشة، رافضاً للخطاب النسوي المتحرر في توجهاته، معتبراً إياه أنه يستبطن قيماً لا تنسجم مع قيم ومع

خصوصيات النساء في مجتمعاتنا العربية، وهؤلاء هن النسويات الإسلاميات اللواتي يطرحن خطاباً اصلاحياً للتراث المرجعي الديني ولنظرته للمرأة.

هناك موضوع لم يأخذ نصيبه من البحث ضمن هذا المحور الذي نَحَت أوراقه نحو قراءة الحركات النسوية الساعية لتغيير التقليد من منظور تحريري للمرأة وتثاقفي مع الاتفاقيات الدولية الخاصة بموضوع المساواة بين الجنسين، هو موضوع التغيير الذي ينتشر ضمن مجتمعاتنا وبقوة، ويطال تقاليدها وعاداتها وخصوصياتها الموروثه، كما ويهاجم في الوقت نفسه التيارات التحررية للمرأة بتنوعاتها، ونعني بهذه الحركات التيارات الأصولية الراديكالية. فهذه التيارات تهاجم بشدة مراجعة التراث الديني بتوجه نقدي لصالح المرأة، وهي تطالب بشدة أيضاً إعادة قراءة التراث التقليدي والمعتقدات الدينية معتبرة إياها أنها قد ضلت في فهمها لمرجعياتها الدينية الأصلية، ولا بد من إعادة تصويبها.

لو قاربنا جيداً المجتمعات العربية بعد الهزائم المتعددة التي عاشتها وتعيشها في تاريخها الحديث والمعاصر، وبعد الحروب والصراعات السياسية التي خاضتها تباعاً، وبسبب هيمنه الخوف في مجتمعاتها نتيجة حكم استبدادي لسلطات بعض دولها، نستطيع أن نفهم أسباب تنامى هذه التيارات النسوية الأصولية الهوى والراديكالية في مواجهتها للتجديد. ونقدر ان نستوعب أسباب اتهامها للمؤسسات الدولية بأنها تسعى للهيمنه على الفكر وتغريبه من ثقافته وموروثه معاً. فهذه التيارات ترفض العادات والتقاليد وأساليب عيش المجتمع لأنها لا تتبع السلف الصالح، كما وتواجه في الوقت نفسه الخطاب النسوي الحداثوي والإسلامي المراجع للتراث الديني معاً، لمطالبتهما بالمساواة بين الجنسين، وإن بآليات ومسارات مختلفه.

إن التيارات النسوية الأصولية هذه هي ضد المساواة بين الجنسين أساساً، وهذا التوجه لا يعارض تقبلها لتعليم النساء، ولا لعمل المرأة، ولا لتمكين المرأة اقتصادياً، لكنها لا تتعرض مطلقاً لمحاربة الهيمنة الذكورية على النساء، بل تطلبها وتعتبر أن من واجب المرأة دينياً الخضوع لها، وهي قد وجدت لتواجه التغيير الحداثوي والليبيرالي معاً، كما لتغير التراث التقليدي الذي تعتبره أيضاً بعيداً عن الأصول المرجعية الدينية الحقة برأيها، وتعتقد أنه قد ضل طريق الصواب بسبب العادات والتقليد تجاه ما تعتبره الحق والحقيقة في التكوين العلائقي النوعي المفروض من سلطة إلآهية.

يمكن توصيف هذه التيارات بأنها حركات ضد التقليد الموروث كما ضد التجديد التثاقفي مع الغرب، تشكلت بإيديولوجيات هي حتى غريبة عن خصوصية التراث المعاش في الدول العربيه، لكنها تتوافق في توجهاتها مع حركات أصوليه عرفتها بلداننا في فترات متنوعة ومتقطعة من تاريخها .

باختصار، لا بد من أن نؤكد هنا على المسائل الآتية:

- أن التيارات النسوية في عالمنا العربي هي ليست واحده، فتركيباتها وتوجات خطاباتها تتقاطع مع التيارات الفكرية المهيمنة والمتصارعة في المجتمع نفسه، تيارات حداثوية ، ليبيرالية، نيو ليبيرالية، تقليدية، دينية، وأصولية،
- أن هذه التيارات المختلفة لا يمكن فهمها إلا من خلال خصوصية وتركيبة كل مجتمع مدروس، لوعي مدى هيمنة كل تيار منها وامتداده السلطوي في المجتمع.
- أن النضال النسوي، بالرغم من أنه نضال عالمي البعد، إلا أنه شديد التمايز المطلبي نتيجة دينامية المجتمعات ودينامية الوعي فيها لشعور التمييز لا سيما على أساس النوع.
- أن كثرة الأزمات والاضطرابات قد ولدت في مجتمعاتنا العربية تيارات تبحث عن هويتها أبعد من حدود الهوية المحلية التي لم تستطع حمايتها ، سواء منها التيارات التي نحت تثاقفياً نحو التحرر، أو بالعكس تلك التي نحت تثاقفياً نحو الجذور،

من الضروري هنا أعادة التذكير أنه عندما نتحدث عن الوعي، والاحساس بالتمييز، عند كل الحركات النسوية حتى الراديكالية الأصولية، نحن نطال حكماً الثقافة وديناميياتها ونقارب تحديات التنمية للوصول إلى الهدف الخامس من الأجندة 2030، موضوع هذه الورقة.

ب. **المحور الثاني من المؤتمر: المرأة العربية في خضم الإنتاج الأدبي والفني وآليات التنشئة الاجتماعية** تضمن هذا المحور في مواضيعه بعدين. ركز الأول فيهما على إعادة إنتاج الصور النمطية للمرأة سواء في المسلسلات التلفزيونية أو في الأدب الروائي والانتاج الفني، كما بين كيف أن هذه الصور ما زالت راسخة وبعمق في المخيال الثقافي للمجتمعات العربية.

ولقد جرى استعراض هذا البعد من خلال ثلاث أوراق بحثية: الأولى رصدت المسلسلات التلفزيونية في مصر لملاحظة مدى "**انتشار العنف المادي والمعنوي والتمّييز ضد المرأة**"، **وخلصت** الدراسة إلى أن

"**الصورة الإعلامية التي تقدمها المسلسلات المصرية عن المرأة هي سلبية في مجملها**" (سوزان القليني- مصر)،

الورقة الثانية: تناولت صورة المرأة العمانية في الأدب والفن من خلال دراسة نموذج أدبي وتحليل صورة المرأة في التلفزيون والسينما وبينت كيف تمكنت نماذج عمانية من التخلص من القالب النمطي الذي غالباً ما يتظهر في النتاجات الأدبية، وهذا الأمر لا ينسحب حكماً على كافة الانتاج الفني (عزة القصابي- السلطنة العمانية). أما الورقة الثالثة فلقد قدمت دراسة ميدانية في عمان- الأردن، حول أهمّ خصائص صورة الأنوثة في عيون الرجال. كما على رصد الملامح العامة لصورة المرأة في عيون النساء، ولقد بينت هذه الدراسة تنوع الصور المنتجة بتنوع المجالات المدينية والمستويات التعليمية، والعمرية.(ميسون العتوم- الأردن)

في بالبعد الثاني من هذا المحور جرى تناول شخصيات رائدات نسويات من بدايات الحركات النسوية في عالمنا العربي. ساهمن في تقدم حركة المرأة والحصوص على بعض من حقوقها مع اظهار كيف أن مطالباتهن ما زالت هي نفسها مطالبات نسويات اليوم بخصوص المرأة مع أن الفارق الزمني طويل يصل قرابة قرن من الزمان. والورقتين المقدمتين في هذا المجال هما للباحثتين (سعاد سليم وحسن عبود – لبنان)

- **قراءة في ما قدم من مواضيع**

لقد بين هذا المحور في بعده الأول، أن الفن عندنا ما زال كما يقال "إبن بيئته" بمعنى أنه يعيد انتاج الصور النمطيه لمجتمعه، أي يعيد انتاج ثقافة مجتمعه، وهذه مسألة تحتاج وقفة كبيرة، وكبيرة جداً لا سيما في قراءة حالة المسلسلات التلفزيونية الأكثر مشاهدة جماهيرياً، والمصنفة ضمن "الثقافة الجماهيرية".

فالمسلسل التلفزيوني، كما يقول مارجولين بوليه Marjolaine boulet ، "**يتحدث إلينا ويتحدث عنا**" (Boutet, 2015). والشق الأول في هذه المقولة مهم جداً كما الشق الثاني من وظيفه المسلسل وقدرته في ملامسه رموزنا الثقافية ومعانيها. "فالتحدث إلينا من خلال القصة والعرض" مسألة تنبهت لها الورقة البحثية التي قدمت ضمن المؤتمر من الباحثة سوزان قليني التي لفتت إلى أن الجمعيات المدنية والمجلس القومي للمرأة في مصر يعملان على متابعه ورصد العنف بأنواعه في المسلسلات، بعد أن تقدموا بطلب من وسائل الإعلام للالتزام بالكود الإعلامي الأخلاقي لمعالجة قضايا المرأة .

إن ما نرغب بإضافته في هذا المجال، يتعدى الالتزام في الإنتاج الفني بالكود الإعلامي الأخلاقي، وذلك سواء في مجال المسلسلات، كما في مجال الكتابة القصصية، أو غيرهما من مجالات الفن. إذ من المهم أن نذكر بمدى تأثير الفنون على نوعية حياه المواطنين، وعلى دلالات ومعاني صورهم الرمزية، فالفنانون، بمختلف تنوعات ميادينهم الأبداعية، هم عاملون أساسيون في التغيير، لا سيما التغيير الثقافي الخاص بالنوع الاجتماعي، وهذا حكماً يتطلب سياسات ثقافية مبدعه، تفسح المجال للابتكار الفكري وللتطلع إلى الماضي بنظره نقدية.

بكلمة مختصره، إن الفن المحلي في البلاد العربية، وفي نقله للواقع وانتاجه لخصوصيات مجتمعه، وبقاء الفنان كإبن بيئته، هو فن ما زال حرفي الطابع، ولم يرق بعد لمستوى الإبداع، فالفرق بين الحرفة والفن كبير، الحرفه تنتج وتعيد الانتاج بمهارة وخبرة وكثرة، والفن من الضروري أن يقلق مشاهده ويثير ذهنه ليدفعه إلى التفكير وبالتالي إلى التغيير.

أما رصد التراث في مجتمعاتنا، سواءٌ بهدف فهم دلالاته ورموزه، أو سواءٌ لقراءة تاريخ نضال نساء عملن من أجل التغيير، هو قضية جوهرية في التغيير، ولا يمكن إلا البدء به لأنه أساسي في فهم الذات الفردية والجماعية ووعي تحولاتها ورسم خطط السياسات التنموية فيها،

ج. **المحور الثالث والرابع والخامس :**

هذه المحاور الثلاث سيتم الحديث عنها في سياق واحد لأنها تتناول التمكين الاقتصادي، السياسي، الحقوقي، البيئي كما نشاط المنظمات والجمعيات الأهلية وتجربة المجلس القومي للمرأة في مصر على مستوى نشر الوعي حول قضايا المرأة في المجتمع، من منظور التنمية المستدامة والهدف الخامس من الأجندة 2030 على وجه الخصوص.

لقد قدمت ضمن هذه المحاور إذاً أوراقاً بحثية من دول عربية متنوعة (مصر، لبنان، المغرب، العراق، الأردن، فلسطين، الجزائر موريتانيا، ليبيا، سلطنة عمان) وكلها تناولت مقاربات غالبها حقلي لواقع المرأة في بلادها ، والتي بينت الآتي:

- **على مستوى التمكين الاقتصادي**

إن التمكين الاقتصادي للمرأة في كافة الدول العربية ما زال ضعيفاً وذلك لتمايزات ثقافية عدة بين الجنسين، بالرغم من مشاريع كثيرة جرى تنفيذها في العديد من الدول العربية لتمكين النساء بهدف القضاء على الفقر والتهميش، ولتعديل أنظمة العمل.

ومن أهم الأسباب في بقاء هذا الواقع نذكر:

- استمرار التمايز بين الجنسين على مستوى قوانين العمل (الأجر، الترقي، الضمان الاجتماعي، المعاش التقاعدي) ،
- ضعف وجود أنظمة مرنه للعمل وقلة في مؤسسات الحضانه للأطفال مما يضطر النساء ترك سوق العمل للإهتمام بالأسرة،
- عدم تقديم قروض ومساندات ماليه للنساء لتأسيس مؤسساتهن الخاصة،
- عدم تمكين المرأة علمياً، كما الرجل، لاسيما مع تطبيق سياسات الإنماء غير المتوازن في غالبية الدول العربية، مما يضطرها لقبول القيام بالمهن الهشة، لاسيما في المناطق المهمشة والطرفية.
- هيمنة الرجل على مدخول المرأة في الكثير من الأسر الذكورية الطابع القيادي.

ولقد اعتبرت بعض الأوراق أن بروز مجالات عمل جديدة قد يمكنها أن تشكل مجالاً تنافسياً للمرأة لأنها مبنيه بأطر خارجه عن أطر العمل التقليديه والانتاجية (تنامي الاقتصاد الرقمي والأسواق الافتراضية) باختصار ما زالت مشاركة المرأة الاقتصادية ضعيفه وما زال التمكين الاقتصادي تلجمه الكثير من الحواجز الثقافية التي لم تتمكن المرأة بسببها من كسر السقف الزجاجي للحدود المرسومة لها.

المسألة نفسها تنجر على مستوى التمكين السياسي:

-الكوتا النسائية ما زال تطبيقها ضعيفًا في الكثير من الدول العربية.

-تمثيل المرأة ووصولها إلى السلطة في الأحزاب ما زال منعدماً، حتى أن بعض الأحزاب قد افردت للنساء قطاعات خاصة بها مرتبطة بالتقديمات الاجتماعية والرعائية التي تتشابه ودور المرأة في الصور الذهنية لمجتمعاتنا.

-وإن اخترقت المرأة الحقل السياسي، فغالبه بالتعيين لا بالانتخاب وهو أمر يعكس واقع المجتمعات العربية التي ما زالت تهيمن عليها فكرة التقسيم النوعي للقطاعات.

وكما حال التمكين في مجالي الاقتصاد والسياسة ضعيف، كذلك هو حال نشر الوعي حول قضايا المرأة في مسألة القوانين التي تحتاج ،كما يقول المستشار سناء خليل (مصر)، "إلى مواصلة المرأة لملحمة التحدي

على الصعيدين الدولي والوطني وصولًا للتطبيق الأمثل للآمال المنشودة" وفي تنمية وعي المرأة على المستوى البيئي.

- **قراءة في ما قدم من مواضيع**

أن المرأة ما زالت من فئات اجتماعية متعددة (ريفية ومدينية) لا تنعم بالتوازن والاستقرار، بالرغم من التقدم المحرز في مسألة المرأة لكنه ما زال غير معمم لأسباب سياسية من أهمها سياسات الانماء غير المتوازن المتبعة في معظم البلاد العربية.

- ما زالت مواجهة العنف، الاقصاء والتهميش،والفقر، وكافة أنواع الممارسات الضارة (من الزواج المبكر، الختان،..) ضعيفه.
- ما زالت الجمعيات المدنية، لا سيما منها النسائية، هي الأكثر فعالية على أرض الواقع في قضايا المرأة،
- البيئه بشكل عام لم تصبح بعد موضوعاً من أولويات المواضيع في عالمنا العربي، ودور المرأة جوهري لكنه لم يستغل بعد كما يجب.

بإختصار لقد بينت كافة الأوراق البحثية، في المحاور الثلاث، أن انجازات النساء في المجتمعات العربية ما زالت اختراقات لمجالات الرجال. يكفي أن نستقرئ التوصيات: لنرى أن من أهم خصوصياتها أنها تتبع عملية القضم المتدرج لكافة المعوقات الثقافية التي ما زالت تقف حاجزاً في تحقيق المساواة بين الجنسين من خلال رصد ومتابعة البحث والدراسات والبرامج والعمل الممنهج نحو تحقيق غايات الهدف الخامس مع اتباع سياسة قياس مدى التقدم المحرز في هذا المجال.

2. انجازات النضال والتمكين ما زالت في حدود اختراقات المرأة لمجالات الرجل

في مطالعة بسيطة لتقرير حصاد المرأة العربية لعام 2020 سواء على مستوى التشريعات أو المناصب، نجد أن المرأة ما زالت ترصد خطوات تقدمها واختراقاتها في الدول العربية للتغيير لصالح تقدمها في المجتمع. فلقد بين هذا التقرير اختراقات المرأة لبعض المناصب للمرأة الأولى في بعض الدول العربية، كما بين كيف استطاع النضال النسوي من تغيير بعض القوانين في الأحوال الشخصية ليحمي حقوق المرأة. نعطي أمثلة على ذلك: (تجريم ختان الإناث في السودان، اقرار مشروع الحماية من العنف في الكويت... أول امرأة تتقلد منصب رئاسة جامعة في السعودية، خمس وزيرات في تشكلية الحكومه الجزائرية....) (منظمة المرأة العربية (إدارة الاعلام)، 2020)

وهذا الواقع لا يقتصر على البلدان العربية. فعندما وصفنا أن قضية المرأة هي قضية عالميه، تتفاوت في تقدمها وانجازاتها بإختلاف المجتمعات ومدى التزامها بهذه القضية، كنا نريد أن نربط هذا المسار النضالي التراكمي والمستمر الشاق بالمسار نفسه الذي اتبعته وما زالت الأمم المتحدة في تحقيقها لهذه القضية.

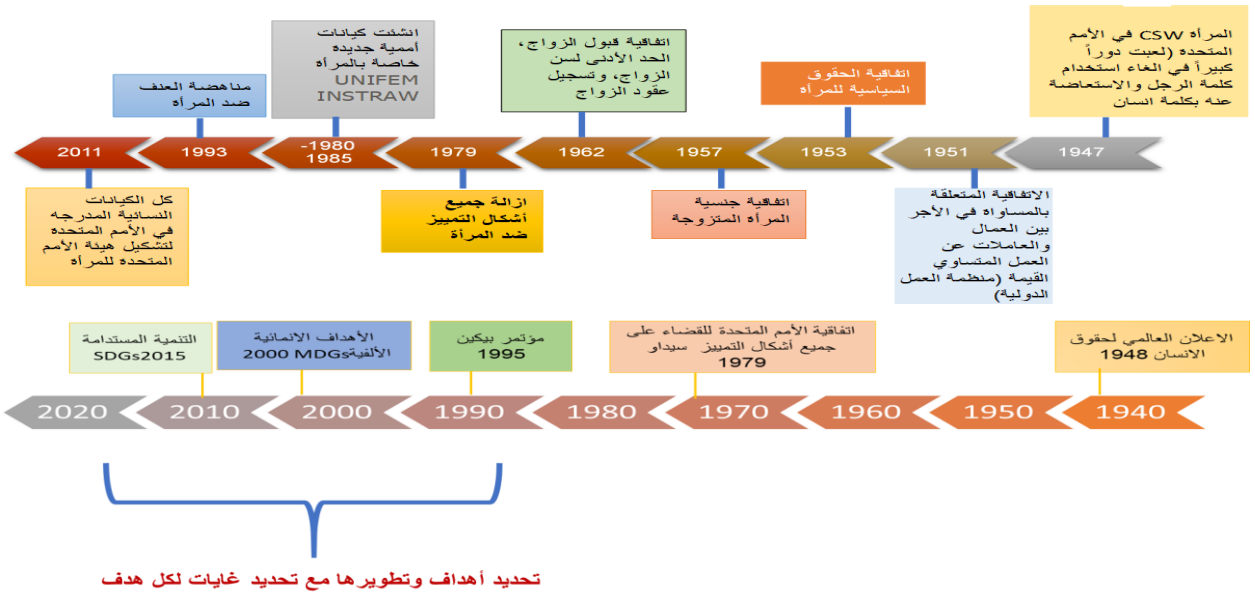

شكل رقم 6 و 7: المحطات الأساسية للمعاهدات الدولية المرتبطة بالحقوق والمساواة بين الجنسين،

مهم الاشارة هنا أننا فصلنا الرسمين فقط لوضوح القراءة للتسلسل والمراحل باعتبار أن الإعلان العالمي لحقوق الانسان هو كان الأساس الذي استتبع بتأسيس لجنة وضع المرأة العام 1946 التي أصبحت لاحقاً إحدى هيئات الأمم المتحدة الرئيسية . هذه اللجنة ومنذ تأسيسها سعت إلى تحقيق المعاهدات الدولية بالتتالي وصولاً للعمل الحثيث، منذ العام 1979 مع اتفاقية الغاء جميع أشكال التمييز ضد المرأة وما تلاها من مؤتمرات دولية ومعاهدات، لتحقيق المساواة بين الجنسين (للتوسع في الاتفاقيات la commition de la condition des femmes, s.d.).

إن ما نريد قوله من خلال سيرورة هذا النضال المستمر للمرأة سواء دولياً أو عربياً أو محلياً، أن التغيير الثقافي الخاص بالمرأة هو من أكثر القضايا تعقيداً ومساره طويل.

سوف نحاول الآن مقاربة حالة واقعيه لنوضع أكثر هذا التعقيد من خلال دراسة حالة لبنان.

III. قراءة لمعوقات الثقافة في عالمنا العربي في تحقيق غايات الهدف الخامس من الأجندة 2030 (حالة لبنان)

تكمن أهمية دراسة حالة لبنان، في موضوع التحديات الثقافية بهدف تحقيق المساواة بين الجنسين، أنه بلد قائم في تركيبته على الكثير من المتمايزات الثقافية المتناقضة في طريقة مقاربتها لهذه القضية؛ إذ يهيمن على تشكل نظامه الفكر الذكوري الذي يحمي مصالح السلطات الطوائفية المكونة لبنيته المجتمعية، والرافضة، بالمبدأ، للتغيير الذي قد يمس تكوينه، إلا إذا كان في حدود ما يضمن لنظامه إعادة انتاج ذاته؛ في المقابل، تعد الجمعيات النسائية الحداثوية الطابع فيه جد نشطة في متابعه هذه القضية وفي محاولات التصدي للتحديات الثقافية المعيقة لها، وذلك بالرغم من كل المعوقات السياسية والمحلية لنشاطها.

في ظل هذه الخصوصية للسلطة، وللمجتمع المدني اللبناني، سوف نحاول قراءة أساليب تعاطي الدولة مع مسؤولياتها المعنوية، تجاه المحافل الدولية احتراما لتوقيعها على معاهدات المساواة بين الجنسين بدءاً من معاهدة إلغاء جميع أشكال التمييز القائمة على أساس الجنس (سيداو) وصولاً للأجندة 2030 والهدف الخامس فيها القائم على مبدأ تحقيق المساواة بين الجنسين.

1. في خصوصيات لبنان

إن التوسع في خصوصيات تركيبة لبنان، لتبيان أساليب وطرائق مقاربته لقضية المرأة تدفع لتحديد النقاط الآتية:

- إنه بلد شدد التنوع وكثير المتمايزات الثقافية في تركيبته نتيجة لعوامل كثيرة، من أهمها تنظيمه القائم على نظام أبوي طوائفي بالرغم من أن طابع الحكم فيه انتخابي ديمقراطي، وفي هذه التركيبة السياسية أصلاً هجانه ما بين موروث تقليدي ونظام سياسي حديث التكوين.
- نظام الطوائف فيه قائم على ذكورية البناء الهرمي في تكوينه، والمطبوع بصبغه رجولية مهيمنة، وبفضاء، حتى لغته السياسية هي في ذاتها تشكل حواجز رمزية أمام دخول المرأة مجال السلطة ضمن هذا النظام.

جرائم لا شرف فيها

صورة رقم 1: جمعيات نسويه ناشطه في العديد من قضايا المرأة

- نظامه التربوي شديد التمايز بمدخلات ثقافية متنوعه، بين مدارس علمانية، مدارس دينية، ومدارس وطنية ...
- بلد شديد التثاقف مع الغرب، شديد التباين التنموي بين مناطقه بسبب سياساته المركزية الطابع، كما شديد التمركز للعديد من التيارات الأصولية المنتشرة في المنطقة، وذلك بسبب كل ما عاشه ويعيشه في تاريخه الحديث من أزمات وجودية.
- تتجسد ضمنه جميع أنواع الخطابات النسوية بدءاً من الخطاب الحداثوي وحتى الراديكالي في توجهاته التغييرية الغربية الطابع، مروراً بحراك نسوي لم يستطع القطع مع جذوره التقليدية، ما زال عمله أهلي الطابع أكثر منه مدني التوجه. وهناك أيضاً انتشاراً للخطاب الراديكالي الأصولي. إن هذا الأمر ليس بالمستغرب، إذ كما ذكرنا سابقاً، كل هذه الخطابات بتنوعاتها تتقاطع مع التيارات الفكرية المهيمنة والمتصارعة في المجتمع نفسه.
- أنظمته القانونية مدنية الطابع، لكن حكم التشريعات الدينية والأعراف فيه ما زالا فاعلين لا سيما في القضايا المتعلقة بالأحوال الشخصية وبالقضايا الخاصة بالمرأة.

لبنان إذًا، وبناءً على كل ما تقدم، هو بلد هجين في تركيبته وفي تنوع الصور التي يعكسها عن المرأة فيه، وهذه الهجانة وهذا التنوع هما اللذان يغنيانه ويضعفانه في الوقت نفسه بسبب قوى تصارعهما الخفي فيه: مسائل سوف تظهر تباعاً من خلال قراءة "التحديات الثقافية في لبنان نحو بلوغ الهدف الخامس من أجندة التنمية المستدامة 2030"

2. السلطة في لبنان وعلاقتها بالاتفاقيات الدولية

صادق لبنان، كما بقية الدول العربية، على كافة المعاهدات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان وبالمرأة، لكنه تحفظ على بعض البنود التي وردت فيها، لا سيما المادة 16 المرتبطة بقوانين الأحوال الشخصية، التي تتولاها، وفق نظامه الطائفي، المحاكم الشرعية، كما تحفظ أيضاً على حق اعطاء الأم الجنسية لأبنائها، بسبب ذكوره التفكير وأبويه انتماء الأسره. فالرجل من حقه اعطاء جنسيته لزوجته ولأبنائها حتى لو كانوا من غير صلبه، واللبنانية لا يحق لها حتى اعطاء أبناءها جنسيتها (أبعاد، 2013) وكأن النساء هن من سيغيرن المعادلات الديمغرافية في لبنان بسبب خياراتهن في الزواج، وفي هذا الأمر قمة الاستخفاف بالعقول

النسائية وبحرية تقريرهن لزواجهن، على عكس الذكور، وهي قضية تعكس من بين ما يعكس أن اللبنانيات ما زلن يعاملن كمواطنات درجة ثانية في بلدهن.

3. السلطة في لبنان وتدرج إعترافها بحقوق المرأة التي وقعت عليها والتزمت بها.

من المعروف أن الفضاء السياسي عموماً، هو فضاء تنافسي ذكوري بامتياز، ومساحة للتواطؤ بين الرجال في اعادة انتاج سلطتهم. فهو، بحسب ما تقول كل من سيلفي بيونشون وغريغوري درفيل "مجالاً لتأكيد الهوية الرجوليه، ولإستمرار النظام الأبوي الذي يحافظ على فكرة التفوق الذكوري(Arambourou, 2014) . مسألة تكشفها نصوص البيانات الوزارية المتتابعة في لبنان، وذلك منذ تشكيل أول وزارة فيه، زمن الاستقلال وحتى اليوم، والتي ترسم من بين ما ترسم سياسات الدولة الخاصة بالمرأة.

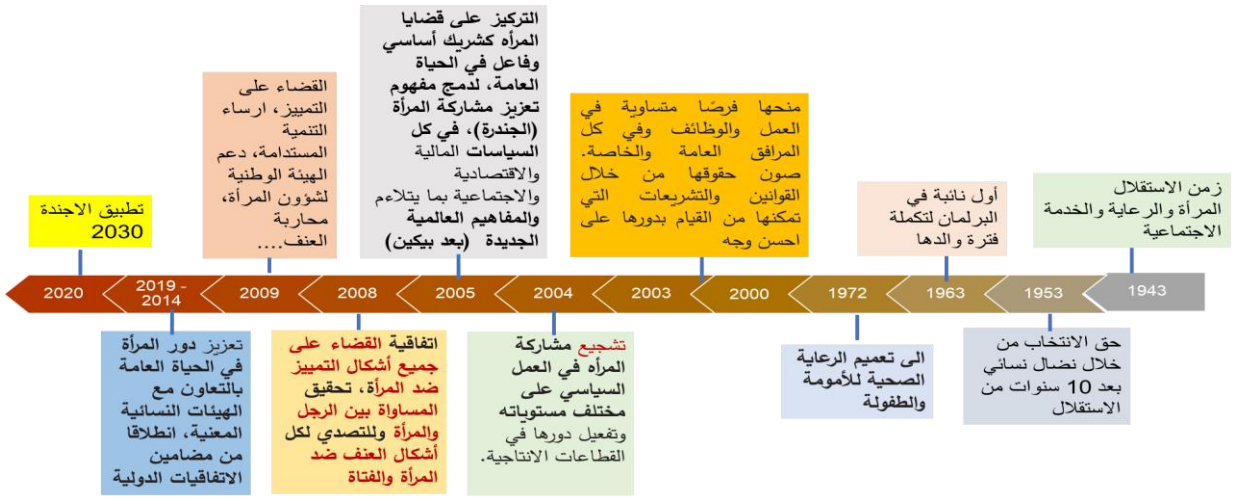

شكل 8: المرأة في البيانات الرديفة ((كيال، م. طربيه، ل. ، 2021)

لقد عكس البيان الوزاري الأول للجمهورية اللبنانية كيف كانت حدود دعم السياسة التنفيذية للحكومة لوظيفة المرأة في المجتمع في مجالي الرعاية والخدمة الاجتماعيه، ولقد ظلت هذه السياسة تنهج الأسلوب نفسه في دعم وظيفة المرأة البيولوجية، كأم وكربة أسره حتى العام 2000، حين بدأت تراعي حقوق المرأة الاقتصادية والقانونية في المجتمع، ومع تدرج صدور المعاهدات الدولية تدرج تضمين البيانات الوزارية لمفاهيم ومصطلحات تعكس بداية إدخال حقوق المرأة في سياسات الوزارة وإن على مستوى النص فقط وصولاً إلى تبني آخر بيان وزاري، صدر العام 2020،تطبيق الأجندة 2030 (كفى، 2020).

في قراءة سريعه لهذا التدرج في مضون البيانات الوزاريه، نجد أن النص قد بدأ بالتغير مع بداية بروز الاتفاقيات الدولية أكثر من تأثره الفعلي بمطالب الحركات النسوية في لبنان والتي بدأت في حراكها، منذ

نهايات القرن التاسع عشر . وهذا الأمر إن دل على شيئ فهو يثبت ما حاولنا التأكيد عليه مراراً، ضمن هذه الورقة البحثية، من ذكورية السلطة في لبنان. أولم تنشئ هذه السلطة وزارة شؤون المرأة في العام 2016.، لكنها تخلت بكل بساطة عنها في التشكيلة الحكومية الأخيرة (كيال، م. طربيه، ل. ، 2021).
باختصار، ننهى تناولنا لحدود دعم السلطة السياسية في لبنان لقضايا المرأة بما قالته غيتا سين بأن:" لا تمكين للمرأة بدون حقوق ولا حقوق بدون سياسات" (الأمم المتحدة، بلا تاريخ)، ونعتبر أن هذا القول يلخص باختصار مدى دعم السلطة التنفيذية في لبنان لقضايا المرأة ومدى حدود تعاطيها معها. صحيح أن لبنان قد أسس بعد مؤتمر بكين "الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية" (الهيئة الوطنية لشؤون المرأة، 1998)، إلا أن حدود عمل هذه الهيئة بقي في إطار الرصد، والتوعية، وكتابة التقارير وابداء النصائح.

4. الجمعيات الأهلية والمدنية وعدم قدرة تحول نضالها إلى سلطة فاعلة في السياسات العامة للبنان

لن نتوسع في التأريخ للحركات النسوية في لبنان، فهو ليس موضوع هذا البحث، إن ما نريد أن نركز عليه هو:

- أن هذه الحركات لم تستطع وحدها اختراق الخطاب السياسي في لبنان دون دعم المعاهدات الدولية لقضيتها،
- أن الأزمات المتكررة، التي مرت على لبنان، قد شكلت دعماً جوهرياً للمرأة في حركتها، كما شكلت أيضاً خوفاً واضطراباً ودفعاً لتنامي الردة الأصولية عند الكثير من النساء.
- وأخيراً، ظل الخطاب النسوي في لبنان حتى اليوم خطاباً مطلبياً يعتمد النضال لقضم حقوقه بتدرج، وما زال حراكه بطيئاً في تحقيق انتصارات مهمة تساعد المرأة في التقدم في مسار تحقيق المساواة، وذلك لعدم وجود سياسات وطنيه تنموية واضحة في هذا المضمار.

أ. المعاهدات الدولية ودعمها للحركات النسوية في لبنان

شكلت المعاهدات الدولية في مضامينها، كما في سلطتها وفي مساندتها للجمعيات الوطنية العاملة على قضايا المرأة، دعماً كبيراً للمجتمع المدني المحلي، خصوصاً وأن الكثير من منظمات الأمم المتحدة العاملة في لبنان قد بنت شراكات استراتيجية وثيقة بينها وبين هذا المجتمع الذي بات يلعب دوراً جوهرياً كمجال

لتبادل الأفكار ولتعزيز القدرات الخاصة بمواضيع المرأة والمساواة بين الجنسين، لا سيما منها مواضيع التمكين (هيئة الأمم المتحده للمرأة (الدول العربية)، بلا تاريخ).

لقد تسببت هذه الشراكات أيضاً، بما رافقها من دعم توعوي ولوجستي ومادي أيضاً في تفعيل مشاريع التمكين، وفي تطوير عمل الجمعيات المحليه سواء في قضايا التنمية والحقوق والحرية، أو في قضايا تنمية المرأة على وجه الخصوص، مما عزز انتشار ثقافة النوع الاجتماعي في المجتمع اللبناني أفضل من السابق، لكن هذا الانتشار طال المدن أكثر بكثير مما طال المناطق الريفية الطرفية في لبنان.

مهم في هذا السياق أن يتم القيام بدراسات محلية لقياس مدى تأثير التثاقف المعولم في موضوع المرأه، قبل هذه الشراكات وبعدها، لأن الدعم المعرفي التثاقفى في مسألة الحقوق والحريات وأهمية تمكين المرأة ودعمها في كافة الميادين المجتمعية قد تنامى في السنوات الأخيره، مسألة يمكن تلمسها من خلال الملاحظة، لكن لا بد من قياسها الفعلي ميدانياً، فلقد ولدت هذه الشراكات تنامي التثاقف المباشر المعولم الطابع في قضايا المرأة مما سيعكس حكماً تغيرات هامة لا بد من مراقبتها في السنوات المقبله، أسرع بكثير من التثاقف الغربي الذي عرفه لبنان سابقاً. يكفي أن نرى مدى مناهضة الجمعيات السلفيه والتقليدية لهذه الشراكات واتهامها في تغريب منطقتنا بفكرها المعولم المغاير لخصوصيات مجتمعنا.

صحيح أن توقيع لبنان على معاهدات الأمم المتحده في قضايا المرأه ليس فيه إلزاماً لآليات التطبيق، لكن الصحيح أيضاً أن عمل منظمات الأمم المتحدة ودعمها للتغيير، كما التزام الدولة في رفع التقارير السنوية لتبيان التقدم المحرز في مجال المرأة وحقوقها في لبنان، قد باتت جميعها من المسائل التي تفسر تنامي الحضور الواضح اعلامياً لعمل الجمعيات النسوية، كما لنشاطات الهيئة الوطنية لشؤون المرأة في لبنان.

ب. الأزمات ودورها في قضية المرأة

إن الأزمات التي مر ويمر بها لبنان كانت وما زالت فترات زمنية محورية لدعم الحراك النسوي في المجتمع اللبناني. فمثلاً، لقد تسببت الحرب الأهلية، التي نشبت في العام 1975 والتي استمرت حتى العام 1990، في تعزيز نمو عمل الجمعيات النسائية التي شهد بعضها إنتقالاً واضحاً من نمط العمل الأهلي إلى نمط العمل المدني.

معروف أنه مع ضعف عمل الدولة في القطاع العام خلال زمن الأزمات والحروب، غالباً ما تبرز الجمعيات لسد الثغرات التي أوجدتها غياب الدولة أو قصورها عن تأديه واجباتها. مسألة عاشتها الجمعيات النسوية

كما غيرها من الجمعيات التي تنامت وشكلت عصب بروز وتطور الجمعيات المدنية الناشطة اليوم (محي الدين، ع.، 2000). يكفي أن ننظر أيضاً للدور الذي لعبته المرأة في الحراك الذي شهده لبنان 17 تشرين الأول 2020، والذي تمازجت فيه مطالبها ما بين مطالب الحقوق الوطنية والمواطنية للبنانيين وللنساء في لبنان (حمزه، ر، 2020).

صورة 2: "الثورة أنثى" في 17 تشرين.. وبعدها لن تسكت امرأة (المصدر جريدة التمدن)
https://www.almodon.com/society/

وكما الأزمات والحروب هي محطات مهمة في التغيير لما تحدثه من اضطرابات حادة، كذلك هي محطات مهمة في التسبب في انتشار الخوف الذي يحضر فئات في المجتمع للبحث عن الذات في مقلب آخر، مسألة تناولناها من خلال حديثنا عن التنوع في الخطابات النسوية التي تنتجها تنوع التيارات السياسية في البلاد.

ختام الورقة البحثية

إن تحقيق المساواة بين الجنسين وتزليل العقبات الثقافية التي تتصدى لها يحتاج لتنمية قائمة على أساس سياسات مدروسة تنعكس إيجاباً على الثقافة وعلى تحولاتها المنسجمة مع خصوصياتها، وهذا لا يتم إلا بشكل تراكمي وازن وإلا في بيئة مستقرة، ونستشهد هنا، في هذا السياق، بمقطع مما ورد في وثيقة الأمم وفي ديباجة اتفاقية التنمية المستدامةالتي وقعت عليها الدول كمعاهدة دولية العام 2015، يقول الآتي:

"نحن نصبو (كدول) إلى عالم يسود كافة أرجائه احترام حقوق الإنسان وكرامة الإنسان وسيادة القانون والعدالة والمساواة وعدم التمييز؛ عالم يحترم الأعراق والانتماء الإثني والتنوع الثقافي؛ عالم يتيح تكافؤ الفرص ويتيح تحقيق كامل الإمكانات البشرية ويساهم في تحقيق الازدهار العميم. عالم يستثمر في أطفاله وينمو فيه كل طفل بعيدًا عن إسار العنف والاستغلال. عالم يتاح فيه لكل النساء والفتيات التمتع بالمساواة الكاملة بين الجنسين، وتزاح عنه جميع العوائق القانونية والاجتماعية والاقتصادية التي تحول دون تمكينهن. عالم قوامه العدل والإنصاف والتسامح والانفتاح والإشراك الاجتماعي للجميع، وتلبى فيه احتياجات أشد الفئات ضعفًا .(للاطلاع على الديباجة أنظر (الأمم المتحدة، 2015).

من أهم ما يبينه هذا النص وغيره من نصوص هذه الديباجة مدى ضرورة تأمين سياسات مرتكزة على كامل الامكانات البشرية لتساهم في تحقيق الازدهار، وهذا طبعاً معاكساً لما يحدث في بلد كلبنان تكثر فيه الصراعات والأزمات، وتتغير بسببها أولويات العيش، وتبرز تحت تأثيرها، ظواهر جديدة في المجتمع تتناقض كلياً مع الطروحات التنموية التي تسعى إليها المعاهدات الدولية، وبالمفترض، الدول الموقعة عليها. باختصار، مهم أن ننهي هذه الورقة بالقول، إن مسألة المساواة بين الجنسين المدعومة بالتمكين وبأسس العدالة الاجتماعية هي ليست مسألة امرأة، بل هي مسألة إنسانية لا يمكن تحقيقها إلا من خلال وعي ثقافي وسياسات فعليه واعدة برؤيا مستقبلية واضحة. وأن التحديات الثقافية في مجتمعاتنا العربية ما زالت كثيره في هذا المسار الطويل وصولاً لتحقيق المساواة بين الجنسين.

المراجع

Arambourou, C. (2014). *Les masculinités du métier politique : contribution à l'étude des logiques de production du genre en politique au temps de la parité.* (P. S. École Doctorale SP2 : Sociétés, Éd.) Bordeaux: Université de Bordeaux. Récupéré sur https://tel.archives-ouvertes.fr/tel-01407347/document

Barmeyer C. (2007). *Management interculturel et styles d'apprentissage. Etudiants et dirigeants en France, en Allemagne et au Québec,*. PUL.

Boutet, M. (2015). Les séries télévisées sont-elles l'art majeur du xxie siècle ? *Nectart*, 107 - 117. Récupéré sur https://www.cairn.info/revue-nectart-2015-1-page-107.htm

groupe de la Commission Femmes et Développement. (juin 2007). *L'approche de l'empowerment des femmes: Un guide méthodologique.* commission femmes et developpement . Récupéré sur https://www.genreenaction.net/IMG/pdf/FAITapproche_empowerment_femmes_CFD.pdf

Haut Conseil à l'égalité entre les hommes et les femmes. (2021). Charte européenne pour l'égalité des femmes et des hommes dans la vie locale. Récupéré sur https://www.haut-conseil-egalite.gouv.fr/stereotypes-et-roles-sociaux/zoom-sur/article/charte-europeenne-pour-l-egalite

Jolly, S. (2002). Genre et changement culturel developpement genre. (I. o. Studies, Éd.) Récupéré sur https://core.ac.uk/download/pdf/43666602.pdf

Jourdain, A. Naulin, S. (2011, 4). Héritage et transmission dans la sociologie de Pierre Bourdieu. *Idées économiques et sociales*, pp. 6-14. doi:https://doi.org/10.3917/idee.166.0006

Komah, D. (2011). *L'adaptation réciproque de la culture locale et du management en tant que création et partage de connaissances : le cas d'une filiale appartenant à un groupe français dans le domaine des NTIC (nouvelles technologies de l'information et de la communication.* Montréal.: Université du Québec. Récupéré sur https://www.giersa.ulaval.ca/sites/giersa.ulaval.ca/files/memoires/m12229.pdf

la commition de la condition des femmes. (s.d.). *Bref historique*. Récupéré sur ONU Femmes: https://www.unwomen.org/fr/csw/brief-history

Srdic Srebro. A. (2018). La femme : Le corps et le genre, une approche anthropologique [in] L'imaginaire au féminin : du liminal à l'animal…. Dans M.-L. Paoli, *Fidolon.* Presses universitaire.

Vieira, S-. (2012, 9 26). Aux origines de la domination Masculine . *Magazine Philisophie*.

الأمم المتحدة. (2015). *الجمعية العامة: قرار اتخذته الجمعية العامة في ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥* . الأمم المتحدة. تم الاسترداد من Lang=A&https://www.un.org/ga/search/view_doc.asp?symbol=A/RES/70/1

الأمم المتحدة. (بلا تاريخ). *الهدف 5- تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات*. تم الاسترداد من وقائع الأمم المتحدة: https://www.un.org/ar/chronicle/article/20264

الأمم المتحدة .(s.d.) .*اليوم الدولي للمرأة : 8 آذار مارس* Récupéré sur . https://www.un.org/ar/observances/womens-day/background

الرفاعي،د. (26 2, 2017). "تمكين المرأة".. إشكاليّة مصطلح ووعورة تنفيذ. تم الاسترداد من https://www.aljazeera.net/

الهيئة الوطنية لشؤون المرأة. (تشرين الثاني, 1998). *قانون الهيئة الوطنية لشؤون المرأة*. تم الاسترداد من قانون إنشاء الهيئة: https://nclw.gov.lb/nclw-law/

برنامج الأمم المتحدة الانمائي في الدول العربيةUNDP. (بلا تاريخ). *الهدف الخامس : المساواة بين الجنسين*. تم الاسترداد من https://www.arabstates.undp.org/content/rbas/ar/

حمزه، ر. (8 3, 2020). "الثورة أنثى" في 17 تشرين.. وبعدها لن تسكت امرأة. تم الاسترداد من https://www.almodon.com/society/

سنجق،ر. (2018). الفرق بين الرجل والمرأة في الاسلام. تم الاسترداد من https://mawdoo3.com/

شافي، ن.ع.ا. (أيار, 2011). إتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. *الجيش*. تم الاسترداد من https://www.lebarmy.gov.lb/ar/

كفى. (شباط, 2020). *شؤون المرأة في البيان الوزاري: ثلاثة أسطر رفع عتب*. تم الاسترداد من https://kafa.org.lb/ar/node/406

كيال، م. طربيه، ل. . (5 آذار , 2021). المرأة والعمل السياسي في لبنان. *مؤتمر التمكين الاجتماعي للمرأة: النماذج الدولية والآفاق الكويتية*. الكويت: الاتحاد الكويتي للجمعيات النسائية (قيد النشر).

محي الدين، ع. (2000). *الجمعيات الأهلية في لبنان: النشأة والتحولات2000*. بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق.

منظمة المرأة العربية (إدارة الاعلام). (2020). *حصاد المرأة العربية : تمكين وانجازات 2020*. القاهرة. تم الاسترداد من http://www.arabwomenorg.org/

هيئة الأمم المتحده للمرأة (الدول العربية) .(s.d.) .*المجتمع المدني* Récupéré sur . https://arabstates.unwomen.org/ar/what-we-do/civil-society